

المحور الرابع/ جريمة إصدار شيك بدون رصيد



جامعة محمد خضر - بسكرة

كلية الحقوق و العلوم السياسية



قسم القانون الخاص

محاضرات في مقاييس القانون الجنائي للأعمال

أقيمت على طلبة السنة الأولى ماستر تخصص قانون أعمال

خلال الموسم الجامعي 2024-2025

السداسي الثاني

من إعداد الأستاذ الدكتور :

حسونة عبد الغني

المحور الرابع/ جريمة إصدار شيك بدون رصيد

المبحث الرابع : جريمة إصدار شيك بدون رصيد : تتمثل وظيفة الشيك في كونه يحل محل النقود تماما في الوفاء و يفضل عليها في كون مقابله مأمونا من السرقات ، كما يساهم في تنشيط الدورة المالية بالابتعاد عن الاكت芷 و للحفاظ على هذه المزايا عمل المشرع على أن تكون له نفس مكانة النقود و خصصه بتجريم بعض السلوكات التي تعرقل وظيفته .

و تجدر الإشارة إلى أن الأحكام المتعلقة بتنظيم و تجريم إصدار شيك بدون رصيد جاءت ضمن أحكام القانون التجاري و قانون العقوبات .

المطلب الأول : أركان جريمة إصدار شيك بدون رصيد : تشمل جريمة إصدار شيك بدون رصيد على ركين ، ركن مادي و آخر ركن معنوي .

الفرع الأول : الركن المادي لجريمة إصدار شيك بدون رصيد : يتمثل الركن المادي في جريمة إصدار شيك بدون رصيد في فعل الإعطاء مع عدم إمكان السحب ، و التعرض للركن المادي بالشرح يقتضي منا التعرض لمفهوم الشيك ، و مفهوم مقابل الوفاء في الشيك هو ما عبر عنه المشرع الجزائري بلفظ الرصيد ، باعتبارهما العنصرين الأساسيين في هذه العملية .

و نتناول فيما يلي الركن المادي بالطرق إلى إصدار الشيك و طرحة للتداول في نقطة أولى ، ثم نتناول في نقطة ثانية عدم إمكان السجن .

أولاً : إصدار الشيك : يفترض أن تقوم بتحديد مفهوم الشيك ثم نتطرق إلى فعل إصداره .

1- تعريف الشيك : الشيك هو محرر يتضمن أمر غير معلق على شرط و لا مضاف إلى أجل موجه إلى المسحوب عليه لدفع مبلغ محدد للمستفيد من حساب الساحب لدى المسحوب عليه و لا يعتبر المحرر شيكا إلا إذا كان مسحوبا على بنك ⁽¹⁾ .

و قد استوجب المشرع بأن يتضمن الشيك مجموعة من الشروط الشكلية و الموضوعية .

1-1 الشروط الشكلية : من أهم البيانات الواجب توفرها في الصك استوجب المشرع في المادة 472 من القانون التجاري ، ذكر كلمة شيك في السند وفقا للغة التي حرر بها الشيك ، وفي هذا الإطار دائما قد نص القانون التجاري الأمر بدفع مبلغ محدد بالأرقام و الحروف و في حالة اختلافهما يعتد بالحروف و ليس بالأرقام ، و أن أي اشتراط لصرف الشيك يعتبر باطلا ، كذلك نصت المادة من ذات القانون على وجوب أن يتضمن الشيك اسم المسحوب عليه - و لكن عمليا تحرر الشيكات على نماذج مطبوعة .

و بالإضافة إلى ما سبق يعين المكان الذي يجب فيه الدفع و تخلف هذا الشرط لا يؤدي إلى بطلان الشيك حسب نص الفقرة 02 من المادة 473 من القانون التجاري ، بل سينظر إلى المكان المكتوب بجانب المسحوب عليه أو المركز الرئيسي له و في حالة تعدد الأمكنة فالعبرة بما ذكر أولا .

كذلك يتعين تأريخ الشيك أي جعل له تاريخ يبتدئ منه الإصدار و السحب ، و هو ما يرتب المسؤولية الجزائية .

⁽¹⁾ منصور رحmani ، القانون الجنائي للأعمال : الجزء الأول ، دار العلوم للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2012، ص

المحور الرابع/ جريمة إصدار شيك بدون رصيد

فضلا على التوقيع على الشيك من طرف الساحب إذ لا بد من توقيع الساحب على الشيك حتى يكتسي الصفة القانونية .

1-الشروط الموضوعية : طالما كان تحرير الشيك تصرفًا قانونيًا فإنه يتشرط لصحته جملة من الشروط الموضوعية التي تتعلق بالأهلية والرضا وال محل .

إذ تكتمل أهلية الشخص المدنية بتمام بلوغه 19 سنة كاملة ، كما هو مقرر في أحكام المادة 40 من القانون المدني الجزائري ، أما الأهلية الجزائية فإنها تعتبر متوفرة و مكتملة متى بلغ الشخص 18 سنة كاملة عملا بأحكام المادة 442 من قانون الإجراءات الجزائية .

و لا يكفي أن يكون الشيك صادرا عن ذي أهلية بل يقتضي الأمر أن يكون إصدار الشيك مبنيا على رضا صحيح خال من العيوب المنصوص عليها في القانون المدني من غلط و إكراه و تدليس ، و التي من شأنها أن ت عدم التصرف نهائيا . كما يستوجب الأمر أن يكون محل الالتزام في الشيك مبلغًا محددا من النقود و ليس شيئا آخر حتى يستحق وصفه كشيكل بمفهوم القانون التجاري .

2-الشيكل و طرحه للتداول : قبل تناول الشيك و طرحه للتداول ، يجب أن نميز بين إصدار الشيك و إنشاؤه ، إنشاء الشيك يكمن في تحريره و كتابته و هو سابق على الإصدار الذي هو من قبيل الأعمال التحضيرية التي لا يعاقب عليها القانون ، و من ثم فإن جنحة مركبة من عنصرين ، إنشاء الشيك بكتابته و تحريره ، ثم طرحه للتداول بتسليمه للمستفيد .

إذ فالركن المادي للجريمة لا يقوم على مجرد تحرير الشيك و إنما يتعدى ذلك إلى إعطائه للمستفيد ، أما تقديم الشيك للمسحوب عليه (البنك مثلا) فلا شأن له في توفر أركان الجريمة ، فهو إجراء مادي متوجه على استيفاء مقابل الشيك ، و إفادة البنك بعدم وجود الرصيد ليس إلا إجراء كاشف للجريمة .

و حتى تكون أمام تخلٍ عن الشيك بتصوره الصحيحة لقيام النشاط الإجرامي يتبعين أن يكون التخلٍ نهائياً ، فإذا كان فعل الإعطاء يستلزم خروج الشيك من حيازة الساحب ، إلا أن هذا الخروج متوقف أن يكون نهائياً ، و يتم ذلك بانتقال الشيك من حوزة الساحب إلى المستفيد نهائياً ، و لما كان من الجائز للساحب استرداد الشيك من المودع لديه إذا قدمه على وجه الوديعة ، فإن التخلٍ هنا لا يكون نهائياً .

كما يقتضي الأمر أن يكون التخلٍ إرادياً ، ففعل الإعطاء لا يقتصر أن يكون التخلٍ نهائياً و إنما يتعداه بانصراف إرادة الساحب إلى التخلٍ عن حيازة الشيك ، فبانتفاء هذه الإرادة ينتفي الركن المادي للجريمة ، و من ذلك فقدان الشيك أو سرقته ، و بادر الساحب بإصدار أمر للمسحوب عليه بعدم الدفع ، فإنه يكون بإمكان الساحب إثبات أن لا دخل لإرادته في التخلٍ عن حيازة الشيك ، و بذلك يكون الركن المادي للجريمة غير قائم .

ثانياً : عدم إمكان السحب (عدم وجود رصيد كاف) : بالرجوع إلى المادة 374 من قانون العقوبات نجد أن عدم وجود رصيد كاف يمكن أن يكون على 04 أشكال :

1- عدم وجود رصيد كاف و قابل للسحب : تتخذ هذه الصورة بدورها 03 مظاهر :

1-1 عدم وجود الرصيد إطلاقاً : يقوم الركن المادي للجريمة إذا لم يكن للساحب رصيد مودع لدى المسوحوب عليه و لو كان المستفيد يعلم وقت إعطائه الشيك بأنه لا يقابل رصيد ، و لعل العبرة فيمن ذلك ليس حماية المستفيد فحسب و إنما يعود لحماية الثقة في الشيك باعتباره أدلة وفاة تجري مجرى النقود في الوفاء .

1-2 أن يكون الرصيد موجود لكنه غير كاف : قد يكون للساحب رصيد لدى المسوح عليه لكنه غير كاف لدفع قيمة الشيك ، فتقوم في هذه الحالة الجريمة و لو حصل المستفيد على الرصيد غير الكافي الموجود و لا يهم قيمة النقص في الرصيد عن قيمة الشيك من حيث تفاهتها أو جسامتها لقيام الجريمة .

المحور الرابع/ جريمة إصدار شيك بدون رصيد

1- أن يكون الرصيد موجود و كاف لكنه غير قابل للسحب : و تتحقق هذه الحالة بتوفر الرصيد الكافي لدى المسحوب عليه مع عدم إمكانية السحب بسبب الحجز القضائي مثلا ، و العبرة لوقوع الجريمة أن يكون الرصيد غير قابل للسحب وقت إعطاء الشيك أما إذا حدث و تحقق عدم قابلية السحب بعد إعطاء الشيك فإن الجريمة تنتفي في هذه الحالة لأن يصدر الساحب شيك ، ثم يحجز على ماله لدى المسحوب عليه أو يشهر إفلاسه .

2- سحب الرصيد كله أو بعضه بعد إصدار الشيك : لا يكفي أن يكون الرصيد كافيا و قابلا للسحب وقت إصدار الشيك ، و إنما يجب أن يظل الرصيد تحت تصرف المستفيد إلى حين الحصول على مقابل الشيك ، و بالتالي فإن الركن المادي لجنة إصدار شيك بدون رصيد يبقى قائما متى قام الساحب بأخذ جزء أو كل الرصيد بحيث يصبح الباقي غير كافي للوفاء بقيمة الشيك و بمعنى آخر يجب أن يكون الرصيد قائما وقت إصدار الشيك و أن يبقى إلى حين الوفاء بقيمتها .

حيث تقوم الجريمة حتى وإن تأخر المستفيد في صرف الشيك على المواعيد التي قررتها المادة 501 من القانون التجاري المحددة ب 20 يوما حسب الحالة ما إذا تم إصدار الشيك داخل الجزائر أو 30 يوما إذا صدر الشيك في من إحدى الدول الأوروبية أو المطلة على البحر المتوسط ، أو 70 يوما بالنسبة للبلدان الأخرى .

3- إصدار أمر للمسحوب عليه بعد الدفع : و يقوم الركن المادي في هذه الحالة بأمر المسحوب عليه ، و ذلك بعد إصدار الشيك بعد دفع قيمته ، فتتحقق الجريمة بمجرد صدور الأمر بعدم الدفع ، إلا أن المشرع أجاز المعارضة في دفع قيمة الشيك في حالة ضياعه أو تفليس حامله حسب المادة 503 من القانون التجاري الجزائري .

المحور الرابع/ جريمة إصدار شيك بدون رصيد

4- قبول أو تظهير شيك صادر في ظروف معينة : هذه الحالة أشارت إليه المادة 374 من قانون العقوبات في فقرتها الثانية ، ففضلا عن معاقبة الساحب الذي يصدر شيكا دون رصيد أو كان رصيده أقل من قيمة الشيك ، أو قام بسحب الرصيد كله أو بعضه بعد إصدار الشيك ، أو منع المسحوب عليه من صرفه .

فإن القانون يجرم أيضا قبول المستفيد لشيك دون رصيد أو تظهيره له مع علمه بذلك ، بمعنى آخر إذا كان المستفيد يعلم أن الساحب أصدر له شيئا بدون رصيد و أن مقابل الوفاء أقل من قيمة الشيك و أن الساحب قام بسحب جزء من الرصيد أو كله بعد إصدار الشيك أو أصدر أمر للمسحوب عليه بعدم الصرف ، و رغم ذلك قام بقبول أو تظهير هذا الشيك ، فإنه لا يفلت من العقاب شأنه في ذلك شأن الساحب الذي أصدر شيئا بدون رصيد و إذا كان الهدف من عقاب هذا الأخير هو حماية الثقة في المعاملات بالشيك .

الفرع الثاني : الركن المعنوي لجريمة إصدار شيك بدون رصيد : تعتبر جريمة إصدار شيك بدون الرصيد من الجرائم العمدية ، و هذا ما يستفاد من نص المادة 374 من قانون العقوبات ، حيث يشترط لقيام الجريمة توفر قصد الجنائي العام ، هذا الأخير الذي يتتوفر بوجود عنصري العلم و الإرادة ، ذلك أنه يجب أن تتجه إرادة الجاني صوب تحقيق الفعل المكون للركن المادي في الجريمة .

و أن تكون هذه الإرادة مسؤولة جنائيا ، أي يتتوفر لها التميز و الإدراك و الاختيار ، كما يلزم أن يحيط الجاني علما بعناصر الجريمة و وبالتالي يتحقق القصد الجنائي بمجرد علم الساحب بأنه وقت إصدار الشيك لم يمن له مقابل الوفاء ، أو أن مقابل الوفاء أقل من قيمة الشيك ، كما يتحقق بأن يسترد الساحب مقابل الوفاء كله أو بعضه ، و هو يعلم بأن قيمة الشيك لم تدفع بعد للحامل .

المحور الرابع/ جريمة إصدار شيك بدون رصيد

المطلب الثاني : إجراءات المتابعة لجريمة إصدار شيك بدون رصيد : علق المشرع الجزائري إجراءات المتابعة الجزائية في جريمة إصدار شيك بدون رصيد على حالة عدم تسوية عارض الدفع في الآجال القانونية و المنصوص عليها في المادتين 526 مكرر 2 و 526 مكرر 4 من القانون التجاري ⁽¹⁾ .

و بالعودة إلى المادة 526 مكرر 2 نجدها تلزم البنك قبل أن يقوم بإعطاء شهادة عدم الدفع أو عدم وجود رصيد ، بمناسبة أول عارض دفع لعدم وجود أو عدم كفاية الرصيد ، أن يوجه لصاحب الشيك أمر بالدفع لتسوية هذا العارض خلال مهلة أقصاها 10 أيام ابتداء من تاريخ توجيه الأمر .

أما المادة 526 مكرر 04 فتضمنت الإشارة إلى ضرورة دفع غرامة التبرئة خلال 20 يوما من تاريخ نهاية الأمر بالدفع ، حيث حدد قيمة هذه الغرامة بـ 100 دينار لكل قسط من 1000 دينار أو جزء منه ، و تضاعف هذه الغرامة في حالة العود و تدفع للخزينة العمومية .

حيث يترتب على حالة عدم تسوية الوضعية المشار إليها أعلاه إمكانية تحريك الدعوى العمومية ، حيث خول المشرع للشخص المتضرر من هذه الجريمة أن يقدم شكوى أمام النيابة العامة لتحريك الدعوى العمومية وفقا للقواعد العامة ، أو عن طريق الإدعاء المدني بتكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة طبقا للمادة 377 مكرر من قانون الإجراءات الجزائية ⁽²⁾ .

⁽¹⁾ المادة 526 مكرر 6 من الأمر 59-75 ، مرجع سابق .

⁽²⁾ تنص المادة 377 مكرر أنه يمكن المدعي المدني أن يكلف المتهم مباشرة بالحضور أمام المحكمة في الحالات التالية : ترك الأسرة ، عدم تسليم طفل ، انتهاك حرمة المنزل ، القذف ، إصدار شيك بدون رصيد .

المحور الرابع/ جريمة إصدار شيك بدون رصيد

المطلب الثالث : الجرائم المقررة لجريمة إصدار شيك بدون رصيد جاء في المادة 374 من لقانون العقوبات الجزائري على أنه يعاقب بالسجن من سنة إلى 05 سنوات و بغرامة لا تقل عن قيمة النقص في الرصيد .

- 1- كل من أصدر بسوء نية شيئا لا يقابل رصيد قائم ، و قابل للصرف أو كان الرصيد أقل من قيمة الشيك أو قام بسحب الرصيد كله أو بعضه بعد إصدار الشيك ، أو منع المسحوب عليه من صرفه .
- 2- كل من قبل أو ظهر شيئا صادر في الظروف المشار إليها أعلاه .
- 3- كل من أصدر أو قبل أو ظهر شيئا و اشترط عدم صرفه فورا بل جعله كضمان .